

اثر الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك

**Impact of sound practices on proactive control on
banks risks**

إعداد الطالبة

إيمان عبدالله القنيوي

233000091

إشراف

د / فايز علي جراد

د / الفيصل عبدالحميد محمد

العام الدراسي

2024

مقدمة:

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية و يمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي نظرا لأهمية دوره على كل من اسواق المال و البورصة وحركة التجارة الخارجية، فالبنوك تضطلع بكل من عمليات الاقراض و تقويم ورصد المخاطر والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية وكذا توجيه الاستثمارات بناء على ما يتوفر لديها من معلومات و رؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي، هذا بالإضافة الى ما تؤديه البنوك من وظائف مالية أخرى مثل عمليات المقاصة و تسوية المدفوعات و عمليات سوق الصرف الاجنبي بما يجعلها اداة اساسية في تنفيذ السياسة النقدية.

مع تزايد ما يتعرض له الجهاز المصرفي سواء عالميا أو محليا من تعقيدات تخطت المخاطر المعتادة والتي يمكن التحوط لها مثل مخاطر الائتمان والسوق، ظلت مخاطر التشغيل هي الأصعب في قياسها، وذلك لأسباب عدة من أهمها أن مخاطر التشغيل تتعامل مع عدد من العناصر المتطورة والمتغيرة باستمرار، و التي يصعب قياسها أو التحكم فيها، فمن المستحيل على أرض الواقع ان يتم وضع الضوابط الرقابية المناسبة لمقابلة مخاطر التشغيل التي يمكن تطبيقها في كل عصر وفي كل مناسبة.

ومن جهة أخرى، تعمل أغلب المؤسسات اليوم في بيئة معرضة للمخاطر. وتشمل هذه التهديدات المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمالية والأمن السيبراني والجيوسياسية والامنتالية ومخاطر الأطراف الثالثة - وعندما تصل إلى مخاطر محددة، اعتمادًا على حجم المؤسسة وموقعها والصناعة التي تعمل بها، يصبح العدد الإجمالي هائلاً.

إن أيًا من هذه المخاطر قد يكون له تأثير كارثي على الشركة واستدامتها على المدى الطويل. إن إدارة المخاطر التفاعلية، حيث لا تستجيب للتهديد إلا بعد ظهوره، لم تعد كافية. تحتاج المنظمات الحديثة الآن إلى إدارة مخاطر استباقية.

وعلاوة على ذلك، أصبحت حماية المستهلك المالي أولوية متزايدة لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان المستفيدة من مجموعة البنك الدولي. إن حماية المستهلكين من الممارسات التعسفية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق باستخدام المنتجات والخدمات المالية هو هدف سياسي مهم في حد ذاته، ولكن له أيضًا آثار على التنمية الصحية للقطاع المالي والشمول المالي والنمو الاقتصادي الأوسع. إنه موضوع شامل له صلة بجميع أنواع مقدمي الخدمات المالية - والمنتجات والخدمات المالية.

حماية المستهلك المالي هي أيضًا مجال سريع التطور. ومنذ إصدار طبعة عام 2012 من «الممارسات الجيدة لحماية المستهلك المالي»، ازدادت التوجيهات الدولية بشأن النهج السياساتية لحماية المستهلكين من الرذائل المالية زيادة كبيرة. وقد أنشأ صانعو السياسات في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تقنيات جديدة لمعالجة مواضيع مثل التأكد الفعال من الأحكام والشروط الرئيسية وممارسات البيع الملائمة. لقد طوروا أيضًا إشرافًا جديدًا

الأدوات المكيفة لتقييم السلوك السوقي لمقدمي الخدمات المالية. كما ظهرت قضايا جديدة، مثل ما يتعلق بالخدمات المالية الرقمية وآثارها على حماية المستهلك. تقوم الممارسات الجيدة لعام 2017 لمقايضة المستهلك المالي بالتحديث والتوسع في إصدار 2012. وهي مصممة لاستكمال الأدوات الموجودة ولتكون بمثابة مرجع شامل وأداة تقييم لمساعدة واضعي السياسات، وهم جمهورها الرئيسي. ويوحد التقرير الممارسات الجيدة المستمدة من التوجيهات الدولية والأمثلة القطرية، مصحوبة بمعلومات

عملية عن اعتبارات السياسة العامة للتنفيذ. بالنيابة عن مجموعة البنك الدولي، أود أن أشكر بصدق العديد من السلطات الحكومية والمنظمات الدولية وخبراء المواضيع الذين قدموا بسخاء مساهماتهم ومقترحاتهم المفيدة طوال فترة تطوير الممارسات الجيدة لعام 2017. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لفريق البنك الدولي على تفانيه في إعداد هذا المنشور الرائد.

على مدى العقد الماضي، أصبحت حماية المستهلك المالي أولوية رئيسية بشكل متزايد. يعد وجود نظام قوي لحماية المستهلك أمراً أساسياً لضمان أن الوصول الموسع إلى الخدمات المالية يفيد المستهلكين، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة حول أفضل السبل لاستخدام الخدمات المالية، وبناء الثقة في القطاع المالي الرسمي، والمساهمة في أسواق مالية صحية وتنافسية. سلطت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 الضوء على أهمية حماية المستهلك المالي للاستقرار الطويل الأجل للنظام المالي العالمي. أصبحت الحاجة إلى الاستقرار المالي، والنزاهة المالية، والشمول المالي، وأهداف حماية المستهلك المالي لتكمل بعضها البعض موضوعاً شائعاً بشكل متزايد أبرزه صانعو السياسات العالمية في السنوات الأخيرة (World Bank Group, August 2013).

منذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم كبير في حماية المستهلك المالي في جميع أنحاء العالم. وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، يقوم مقرررو السياسات بإنشاء وتعزيز أطر قانونية وتنظيمية لحماية المستهلك المالي وبناء إدارات إشرافية متخصصة. وأصدرت هيئات عالمية عديدة توجيهات بشأن الحماية المالية، بما في ذلك المبادئ الرفيعة المستوى فضلاً عن إرشادات أكثر تفصيلاً. ويتناول صانعو السياسات والمنظمات المشتركة بين البلدان أيضاً كيفية التصدي للمخاطر الجديدة التي يتعرض لها المستهلكون، مثل المخاطر الناشئة عن القنوات الرقمية لتقديم المنتجات والخدمات المالية،

وكيفية وضع نُهج وأدوات جديدة، مثل دمج الرؤى السلوكية في تصميم نظم الكشف الفعال ووضع قواعد بشأن ملاءمة المنتجات.

تم تطوير الممارسات الجيدة للبنك الدولي للحماية المالية (الممارسات الجيدة) كمساهمة في مجموعة الأدوات العالمية الناشئة بشأن حماية المستهلك المالي. وقد عززت الطبعة الأولى من «الممارسات الجيدة»، التي نُشرت في عام 2012، المعارف والخبرات التي اكتسبها البنك الدولي منذ عام 2006 من خلال استعراضات متعمقة لأطر حماية المستهلكين أجريت في المقام الأول في بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. تم تصميم الطبعة الأولى في المقام الأول لاستخدامها كأداة تشخيصية وغطت القضايا الرئيسية التي تنشأ في حماية المستهلك، مع فصول سريعة التصنيف لقطاعات مثل البنوك والأوراق المالية والتأمين.

تم أيضًا تصميم إصدار 2017 من الممارسات الجيدة بشكل محدد وليس كمبادئ أو إرشادات رفيعة المستوى أو «أفضل» الممارسات. بل المقصود منه أن يكون بمثابة مجموعة عملية ومفيدة من الممارسات «الجيدة» في مجال حماية المستهلك المالي، وأكثر تفصيلاً من المبادئ أو المبادئ التوجيهية، وأن يستفيد من الممارسات الناجحة التي شوهدت في جميع أنحاء العالم. وتعزز الممارسات الجيدة المبادئ والتوجيهات الدولية، مثل مجموعة العشرين، وتعمل على توسيع نطاقها. (مجموعة العشرين) المبادئ الرفيعة المستوى المتعلقة بحماية المستهلك المالي والنهج الفعالة المخيفة لدعم التنفيذ، الرابطة الدولية لمشرفي التأمين " (IAIS) المبادئ الأساسية للتأمين وورقة التطبيق بشأن نُهج إجراء الإشراف على الأعمال التجارية، وكذلك التوجيه من G20/Organisation التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فرقة العمل المعنية بحماية المستهلك المالي، ولجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS)، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، المنظمة الدولية لمشرفي المعاشات التقاعدية ،

والمنظمة الدولية لمشرفي المعاشات التقاعدية، والمنظمة الدولية لحماية المستهلك المالي الشبكة الدولية لمخططات أمناء المظالم في مجال الخدمات المالية (INFO Network)، ومجموعة الخدمات المالية الرقمية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها الكثير.

تستخدم كارولين، في دراستها «تأثير الممارسات الجيدة على أداء الشركات»، الشركات المتعامل معها في بورصة نيويورك للتغلب على هذه الإجابة. ووصلت البحوث المطورة إلى آثار مرتفعة باستخدام أفرقة مختزلة على حدوث الممارسات المتنوعة وأثرها على تقييم الشركات، مما يؤكد أن العملاء يحصلون على التأثير في الوصول إلى أفضل مستوى من الإدارة لمورديهم. فالعمل، في نهاية المطاف، هو وكيل الموارد ذات الأهمية العالية في الإشارة إلى نوعية الشركات، ويقوم أيضا بتقييم مورديه ماليا، ولا سيما في الفترة المحددة منذ أمد بعيد.

وفي السنوات الأخيرة، دار نقاش مكثف حول فعالية المصارف وأدائها في ضوء تعرضها لمخاطر أكبر وتوسعها الدولي، فضلا عن الزيادة الكبيرة في عدد وأهمية آليات الرقابة المصرفية، مثل لجان الإشراف الداخلية وتطورات القواعد والتنظيم. وبهذا المعنى، يُستنتج أن مناقشة أفضل ممارسات إدارة الشركات، على نحو عام بالنسبة للشركات غير المالية، لا تزيد كثيراً من أهميتها ومناقشتها بالنسبة للمؤسسات المالية.

ولتقادي المشاكل الباهظة التكلفة في مرحلة مبكرة، يجب على الجهات التنظيمية والسلطات المصرفية أن تكون استباقية وأن تبحث عن حدود السلوك الإداري الحكيم والمخاطر. ستشعر المؤسسة المالية التي ليس لديها ندبة ذات سمعة طيبة بالحرية في العمل مع الإفلات من العقاب كما نشاء، ولا تفهم الثمن الذي ستدفعه عندما يسيء إلى الصندوق العام. يعمل المنظمون في بيئة اجتماعية حيث يمكن تشريح كل قرار وربما انتقاده، وقد تترسخ السمعة من خلال الاستفادة من المعرفة الفائقة حول

المخاطر في المؤسسات المالية المتداولة علناً. يمكن أيضاً تكوين سمعة وقد تسود إذا لم تكن مجموعات المشاركين العامة متعاطفة بشكل صحيح مع احتمالية الخسائر في المؤسسات المؤمن عليها الفاشلة بسبب الاحتيال والهدر وسوء المعاملة وعدم الكفاءة.

وتواجه المؤسسات المالية مخاطر كبيرة ناشئة عن طبيعة وتعقيد عملياتها، وعن فرص الاحتيال أو إساءة الاستخدام أو ببساطة العمليات غير الفعالة التي يتيحها استخدام أموال الأطراف الأخرى. وتكتسي خطوات الرقابة الملائمة والفعالة - الداخلية والخارجية - أهمية حاسمة بالنسبة للمؤسسة المالية والجمهور على السواء بوصفهما الجهة المقدمة للتأمين على الودائع والجهة المنظمة للمؤسسات المصرفية. الجمهور هو في النهاية مقدم الأموال المؤمن عليها، وهو مصدر الظلم والعواقب الوخيمة إذا فشلت مؤسسة مالية وهرب المديرون والمسؤولون سالمين نسبياً عندما انخرطت المؤسسة في احتيال واضح وغير متطور أو كان من الممكن إنقاذها من خلال إدارة مدروسة ودقيقة.

إن إدارة المخاطر الاستباقية هي نهج استشرافي يركز على توقع المخاطر لمنع الضرر ، بدلاً من مجرد الاستجابة للمخاطر والحد من الضرر. تستطيع الشركات التي تمارس وتنفذ إدارة المخاطر الاستباقية التحكم في المخاطر المحتملة أو حتى القضاء عليها قبل أن تتسبب مثل هذه التهديدات في إلحاق الضرر بالأعمال وربحياتها.

للبقاء في طليعة التطورات ، يجب على شركات المصرفية أن تكون استباقية في نهجها لإدارة المخاطر. وهذا يتضمن تحديد المخاطر المحتملة وتقييم تأثيرها وتنفيذ استراتيجيات للتخفيف منها. في هذه الدراسة، سيناقد الباحث تقييم دور ممارسات الرقابة المالية الفضلى في تعزيز كفاءة الرقابة الاستباقية على مخاطر البنوك.

مشكلة الدراسة:

وتواجه المؤسسات المالية مخاطر كبيرة ناشئة عن طبيعة وتعقيد عملياتها، وعن فرص الاحتيال أو إساءة الاستخدام أو ببساطة العمليات غير الفعالة التي يتيحها استخدام أموال الأطراف الأخرى. وتكتسي خطوات الرقابة الملائمة والفعالة - الداخلية والخارجية - أهمية حاسمة بالنسبة للمؤسسة المالية والجمهور على السواء بوصفهما الجهة المقدمة للتأمين على الودائع والجهة المنظمة للمؤسسات المصرفية. الجمهور هو في النهاية مقدم الأموال المؤمن عليها، وهو مصدر الظلم والعواقب الوخيمة إذا فشلت مؤسسة مالية وهرب المديرون والمديرون والمسؤولون سالمين نسبيًا عندما انخرطت المؤسسة في احتيال واضح وغير متطور أو كان من الممكن إنقاذها من خلال إدارة مدروسة ودقيقة.

وكثيرا ما تثبت نُهج إدارة المخاطر التفاعلية أنها غير كافية للتخفيف بشكل شامل من التهديدات المحتملة التي تواجهها المصارف. وتوفر الرقابة الاستباقية، التي تركز على التدابير الوقائية والاستراتيجيات التطلعية، نهجا أكثر قوة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة معرفية فيما يتعلق بالممارسات الجيدة المحددة التي تسهم بأكبر قدر من الفعالية في التحكم الاستباقي في المخاطر.

وعلى ضوء ما تقدم يتضح ضرورة دراسة دور الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك ؟ ، ويمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك ؟ وانطلاقا من التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي خصائص الممارسات السليمة للرقابة الاستباقية على مخاطر البنوك.

- كيف تؤثر هذه الممارسات على فعالية الرقابة.

- ما هي الأدلة الداعمة للتأثير الممارسات السليمة.

- ما هي أفضل السبل للتغلب هذه التحديات.

فرضيات الدراسة:

- وللإجابة على هذه التساؤلات ينبغي وضع مجموعة من الفرضيات لعل أبرزها يتجلى فيما يلي:
- تحسين الممارسات السليمة للرقابة الاستباقية على مخاطر البنوك من قدرة البنوك على تحديد المخاطر والتعامل معها بشكل فعال.
 - تساهم الممارسات السليمة في تقليل مخاطر الخسائر المالية للبنوك، مما يعزز استقرارها المالي.
 - تعزز الممارسات السليمة الثقة في النظام المالي و تشجيع على الاستقرار المالي على مدى الطويل.
 - تساعد الممارسات السليمة على حماية مصالح المودعين من خلال الحد من مخاطر الخسائر في أموالهم.
 - تساهم الممارسات السليمة في تحسين كفاءة عمليات البنوك من خلال تخصيص الموارد بشكل افضل وإدارة المخاطر بشكل فعال.

أهمية الدراسة:

للبحث أهمية كبيرة تتجلى في:

الأهمية الشخصية: هذا العمل جزء مشروط من اجل إنهاء مرحلة الماجستير من جهة، ومن جهة

أخرى اهتماما ورغبة في دراسة هذا الموضوع.

الأهمية النظرية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية في محاولة الربط بين مفهومين مهمين

وهما اثر الممارسات السليمة ودورها في الرقابة الاستباقية على المخاطر البنوك، وكلاهما موضوعان

حديثان في مجال الإدارة، حيث لا زالت البحوث العلمية تدرس تأثيراتها المتبادلة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتضاف الى البحوث السابقة التي عالجت الموضوع، ولتزيد من إمكانية تقديم مساهمة إضافية للنتائج والادبيات السابقة في هذا المجال.

الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال الدراسة الميدانية التي سيتم تطبيقها على البنوك المصرفية-السعودية، كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على بنك (....) في مجالات الممارسات السليمة و تحسين دور الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك، ما يعطينا نتائج واقعية لإدارة المخاطر ، وتنفيذ التوصيات المقترحة حسب نتائج الدراسة من قبل صناع القرار والمسؤولين بالبنوك، وتحليل بعض العناصر الممارسات السليمة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي هو معرفة اثر الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك وتعد الإدارة الاستباقية للمخاطر نهجاً أساسياً يساعد المؤسسات على تحديد المخاطر المحتملة والتخفيف منها قبل حدوثها. وهو ينطوي على توقع المخاطر ومعالجتها بشكل فعال بدلاً من مجرد الاستجابة لها بعد أن تسببت بالفعل في حدوث ضرر. ومن هنا يتجلى الهدف الرئيسي لدراستنا كالتالي:

تحديد الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك في المملكة العربية

السعودية

ومن هدفنا الرئيسي تتدرج الأهداف الفرعية التالية:

1. فهم العلاقة بين الممارسات السليمة للرقابة على المخاطر ومستوى المخاطر في البنوك.

2. تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية الممارسات السليمة للرقابة على المخاطر.

3. تطوير نماذج للتنبؤ بالمخاطر في البنوك.

4. تقديم توصيات لتحسين الممارسات السليمة للرقابة على المخاطر.

5. زيادة الوعي بأهمية الرقابة الاستباقية على مخاطر البنوك.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة بناء على المسح المكتبي الورقي والإلكتروني الذي قمنا به أثناء فترة إعداد وتحرير موضع البحث المتعلق اثر الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك السعودية، وجدنا ندرة الدراسات والبحوث التي حملت نفس المقاربة الموضع بحثنا المقترح، وبرغم من هذا وفي حدود سعينا يمكن عرض أهم الأبحاث والدراسات كما يلي:

دراسة (جميل, & السيد فتحي محمد، 2022):

وهدفنا هذه الدراسة إلى التعرف على قياس وإدارة تكاليف الجودة بهدف تحسين الأداء في القطاع الصحي ومستشفيات جامعة عين شمس. وقد قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء تشمل متغيرات الدراسة وطبقت قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات على مجموعة بحثية بلغ عددها ٧٥ فرد من العاملين بمستشفيات جامعة عين شمس، خلصت نتائج الدراسة أن عبارات قائمة الاستقصاء دلت على أهمية تكاليف الجودة وأن أبعاد تكاليف الجودة قد تقاربت من حيث الأهمية وجاء في الترتيب الأول بعد تكاليف التقييم ثم تكاليف الفشل الداخلي ثم تكاليف الفشل الخارجي ثم تكاليف الوقاية، وأظهرت النتائج تراوح متوسط الاستجابات حول كيفية تحسين أداء الوحدات الصحية من وجهة نظر العينة، وأكدت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكاليف الجودة وتحسين الأداء في القطاع الصحي من وجهة نظر العاملين، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق تكاليف الجودة بمختلف أنواعها لتحسين الأداء في القطاع الصحي.

دراسة (الجزار واخرون، 2019):

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على إدارة الأزمات في مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار من وجهة نظر العاملين فيها. وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبانة من أجل جمع المعلومات من أفراد العينة. بحيث اختيرت عشوائياً من مجتمع الدراسة ممثلة بالمدراء والإداريين ورؤساء الأقسام والشعب والمهن الطبية في المستشفى والبالغ عددهم 240 فرداً إذ تم أخذ عينة بمقدار 12.5 % من المجتمع وتم توزيع 30 استبانة وتم استردادها جميعها. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراحل نظام إدارة الأزمات بعضها ببعض وأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة في المستشفى حول فاعلية نظام إدارة الأزمات تعزى للمؤهل العلمي أو الجنس، بسبب تلقي العاملين في المجال الطبي الدورات التعليمية والثقافية في نفس المستوى، وتوصلت أيضاً إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء أفراد العينة في مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار حول فاعلية نظام إدارة الأزمات تعزى للفئة الوظيفية وكانت المهن الطبية هي الأكثر إدراكاً لفعالية إدارة الأزمات وقد تكون بسبب المنهج التدريسي الجامعي والدورات التخصصية التي تلقوها. وأوصت الدراسة: بضرورة اهتمام الإدارة العليا للمستشفيات بتوفير خصائص الثقافة التنظيمية الإيجابية الداعمة لجاهزية واستعداد المستشفى للآزمات المحتملة والقدرة على إدارتها، وعمل دورات متخصصة للعاملين والحرص على التعلم وأخذ الدروس والعبر من الآزمات السابقة وكذلك تأصيل العلمية المنهجية قبل وأثناء التعامل مع الآزمات.

مذكرة ماجيستر للطالبة عبدلي لطيفة بعنوان " دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية" لسنة 2012 بجامعة تلمسان، تبرز فيها أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وعلى وجه

الخصوص المؤسسات الجزائرية باعتبارها آلية إنذار مسبق في مواجهة مختلف المخاطر ومدى فعالية هذه الإدارة.

مذكرة ماجستير للطلاب محمد بوبقيرة بعنوان " دور إدارة الجودة الشاملة في الإرتقاء بالخدمات الصحية" بجامعة البليدة لسنة 2005 يتطرق فيها إلى واقع التطبيق الفعلي لإدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة والسماح بظفر المؤسسات الصحية بشهادة الإيزو للجودة في الخدمات.

مذكرة ماجستير للطلاب لمجد بوزيدي بعنوان " إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " بجامعة بومرداس لسنة 2009 يتناول فيها إشكالية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأخطار المحيطة بها وكيفية التعامل معها وتجنبها.

دراسة (Berg, H. P. 2010):

إدارة المخاطر نشاط يدمج الاعتراف بالمخاطر ، وتقييم المخاطر ، ووضع استراتيجيات لإدارتها، وتخفيف المخاطر باستخدام الموارد الإدارية. تركز بعض إدارات المخاطر التقليدية على المخاطر الناشئة عن أسباب مادية أو قانونية (مثل الكوارث الطبيعية أو الحرائق والحوادث والموت). من ناحية أخرى ، تركز إدارة المخاطر المالية على المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام الأدوات المالية المتداولة. الهدف من إدارة المخاطر هو تقليل المخاطر المختلفة المتعلقة بمجال محدد مسبقاً إلى مستوى مقبول. قد يشير إلى أنواع عديدة من التهديدات التي تسببها البيئة والتكنولوجيا والبشر والمنظمات والسياسة. تصف الورقة الخطوات المختلفة في عملية إدارة المخاطر والطرق المستخدمة في الخطوات المختلفة ، وتقدم بعض الأمثلة لإدارة المخاطر والسلامة.

دراسة (Mandeya, T. T. 2017):

كان الغرض من الدراسة هو تقييم فعالية ممارسات المخاطر التشغيلية في المنظمة وإنشاء بدائل يمكن استخدامها للتخفيف والسيطرة على التعرض للمخاطر التشغيلية التي تواجهها المنظمة. استكشف البحث الأدبيات لتعزيز فهم الفئات والمقاييس والعوامل واستراتيجيات إدارة المخاطر التشغيلية. اتخذت الدراسة تصميم بحث وصفي. تم جمع البيانات باستخدام استبيان ذاتي فقط وبالتالي الاعتماد على الطبيعة الكمية للدراسة البحثية. تم إجراء تحليل البيانات باستخدام Microsoft office suit لإنشاء إحصائيات وصفية واستنتاجية. أشارت النتائج البحثية للدراسة إلى أنه تم استخدام استراتيجيات ضعيفة لإدارة المخاطر التشغيلية لإدارة التعرض للمخاطر التي كانت تؤثر على المنظمة وتقديم خدماتها حيث تم زيادة العديد من التحديات في الدراسة. كما تم اقتراح استراتيجيات بديلة لإدارة المخاطر التي نشأت بسبب فشل العملية والخطأ البشري وتعطل أنظمة المعلومات التي تستخدمها المنظمة في الدراسة. بناءً على نتائج البحث ، تم الاستنتاج بأن المؤسسة يجب أن تستثمر في التقنيات التي تساعد في الكشف عن المخاطر التشغيلية ومراقبتها .

دراسة محمد طرشي ،مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد جامعة الخميس، المجلد الثالث، العدد الثاني تحت عنوان دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد المخاطر العمل المصرفية ، فهدفت هذه الدراسة إلى تبين دور الاتجاهات الحديثة في ميدان الرقابة والإشراف المصرفي الالتزام مقررات لجنة بازل من اتفاقية الأولى والثانية والثالثة وإسقاط أهميتها ودورها في تحقيق السلامة المصرفية ، خاصة بعد اتجاه الدول المتزايد نحو تطبيق إجراءات التحرير المالي والعولمة المصرفية والتي أدت إلى التزايد الملموس في أنواع وحجم المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي.

دراسة عمار عريس محذوب بحوصي بمحلة الاقتصاد البشائر، جامعة بشار، المجلد الثالث ، العدد الأول، تحت عنوان تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي تهدف هذه الدراسة إلى مدى مساهمة لجنة بازل 3 في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال أهم المقررات التي نادت بها، موضحا في ذلك دور كل من كفاية رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر في تحقيق الاستقرار المصرفي.

دراسة مريم هاني، أطروحة الدكتور في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة ورقلة ، 2018 حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل دراسة حالة عينة من من المصارف التجارية العاملة في الجزائر خلال سنة 2016 ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق معايير اللجنة بازل، حيث تطرقت في فحوى الدراسة إلى الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفي في تحقيق استقرار المصارف من خلال تفعيل الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر الناتجة عن البيئة الداخلية للمصرف

دراسة جمال نذير الخجا، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي ، جامعة دمشق 2010، تحت عنوان دور الرقابة المصرفية في تحقيق السلامة الوضع المصرفي السوري ، تهدف هذه الرسالة إلى تبيان ما مدى مساهم الرقابة المصرفي وفقا لمقررات لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة في تحقيق السلامة المصرفية وتعزيز درجة الأمان المصرفي من خلال التطرق إلى الدعائم التي نادت بها مقررات اللجنة بازل

دراسة بهية مصباح محمود صباح ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الإسلامية غزة 2008، تحت عنوان العوامل المؤثر على درجة الأمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني ، من خلال بناء نموذج محاسبي قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين

درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر المتعلقة بدرجة السيولة ، والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال والمخاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة ومعدل العائد على الموجودات ، و وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان ؛ كما ساهمت في تبيان كل من السيولة وكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في تحقيق الأمان المصرفي

دراسة ماتيئاس ديواتر وجان شارل روشي (Mathias Dewatripant et jean-charles Rochet) تحت عنوان معالجة صعوبات المصارف (le Traitement des Banques en Difficultes) سنة 2009، وقد اقترحت في مضمونها على وجوب توفر نظام وإطار صريح يحتوي على كل الإجراءات التي يمكن لها أن تضمن استمرارية نشاط المصرف وتحافظ على درجة أمانها، بالتوازي مع ذلك تقوية السلطات الإشرافية ومنحها استقلالية التامة وفعالية، ومنع مسيري المصارف من تبني سياسات تتضمن مخاطرة مصرفية عالية وتدعيم ملاءة المصرف؛

ومن أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي فقد توصلت كل من دراسة . Beuston, G., Irmivne. and Rosenfeld, J. سنة 2000، تحت عنوان هيكل رأس مال المصرف Bank capital structure ودراسة Sakuragawa, M, سنة 2002 تحت عنوان هيكل رأس مال بالبنك Bank s Capital Structure ، إلى ضرورة الالتزام بالقوانين المنظمة لكل من السيولة القانونية والسيولة التجارية والنسب الخاصة بمنح الائتمان والنسب الخاصة بمنح بالأرصدة النقدية والاحتياطات القانونية والإجبارية ، كما اهتمت تلك الدراسات بتمية حجم أموال المصرف وذلك بزيادة كل من الاحتياطات التي تضاف إلى رأس مال مثل الاحتياطي الإجباري و الاحتياط الاختياري مما يعز قدرة البنك التجاري على امتصاص الصدمات والهزات المالية والخسائر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية، إضافة إلى كسب ثقة المودعين؛

دراسة باسم محمد عودة الهرموشي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية العراق 2018، تحت عنوان دراسة درجة الأمان المصرفي العراقي من خلال أثر إدارة المخاطر - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في السوق العراقي للأوراق المالية ، حيث هدف هذه الدراسة إلى تبيان الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في تحقيق الأمان المصرفي، من خلال بناء نموذج قياسي يوضح أثر المخاطر المصرفية على درجة الأمان المصرفي

دراسة إلفي محمد، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2013-2014، تحت عنوان أساليب تدنيّة مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الأساليب التي تهدف إلى الحد من مشاكل التعثر التي تحدث في المصارف وبالتالي تحقيق الأمان المصرفي، من خلال تظافر وتكامل بين مجموعة من الأساليب الوقائية والعلاجية لتحقيق الهدف، وتمثلت الأساليب الوقائية في كل من الرقابة المصرفية والالتزام بمعايير لجنة بازل، وإدارة المخاطر و الحوكمة المصرفية :

دراسة حمزة عمي السعيد، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة ورقلة 2016، بعنوان دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013 ، حيث هدفت هذه الدراسة أثر تبني المعايير الاحترازية وبالأخص معايير كفاية رأس المال في تحقيق الأمان المصرفي من خلال بناء نموذج قياسي باستعمال نماذج بازل العينة تتكون من 6 مصارف من سنة 2005-2013 فتوصل إلى وجود علاقة إحصائية موجبة بين كل من كفاية رأس المال والسيولة على درجة الأمان المصرفية

دراسة عبد الرزاق حبار ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2010-2011، بعنوان الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي ، فقد اشتملت الدراسة

على أهمية تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك الجزائرية وأثارها في رفع مستوى الكفاءة والأداء المصارف ، بالإضافة إلى الوصول للإدارة السليمة والرشيدة للبنوك والمؤسسات المالية من أجل تحقيق بيئة مصرفية مستقرة

دراسة أيت عكاش سمير ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 2012-2013 تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية ، تهدف هذه الدراسة إلى وضع قواعد احترازية معتمدة في ذلك على مقررات لجنة بازل من أجل مواجهة المخاطر التي تفرضها الأوضاع والتغيرات البيئية المتسارعة على المصارف وذلك من أجل إدارة البنوك بطريقة علمية ومنهجية تساعد في التحكم بقوة عالية من المخاطر، من أجل تحقيق الأمان المصرفي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

بناءً على الدراسات السابقة، نجد تركيز معظم الأبحاث على دور الرقابة المصرفي في تحقيق سلامة المخاطر إلا أنه لا يوجد دراسات كافية وباللغة العربية على وجه التحديد درست تصنيف واضح و موحد على الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية الذي بدوره يقلل من المخاطر في البنوك. من هذا المنطلق سوف يساهم هذا البحث في معرفة و دراسة دور الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك و اقتراح تصنيف واضح و محدد لهذه الدراسة. نؤمن ان هذا المقترح سوف يكون دليل مساعد لأصحاب القرار و المسؤولين على معرفة دور الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك.

المنهجية وطرق البحث:

بناءً على المحاور الأساسية والفرضيات ، سوف تنتمي هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي من منطلق أن الدراسات الوصفية تتماشى مع طبيعة الدراسة الحالية التي تهدف إلى عرض خصائص وسمات محددة، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا المنهج يتجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليل واشتقاق

الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة التي يعالجها البحث ، ألا و هي اثر الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك.

مصادر المعلومات:

سوف يعتمد الباحثون على المصادر الأولية التي سيتم جمعها عن طريق تصميم استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث ، ومن ثم سيتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة اعتمادا على البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات والمعطيات واختيار فرضيات البحث والمصادر الثانوية سوف يتم جمعها عن طريق اختيار وجمع العديد من الكتب والدراسات المتعلق بموضوع البحث.

أدوات الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة سوف يقوم الباحثون بتصميم استبانة يتم من خلالها دراسة اثر الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر البنوك، وتتألف استمارة الدراسة من ثلاث أقسام:

القسم الأول: خطاب موجه للمستجيبين يبين هدف الدراسة وعنوانها .

القسم الثاني: إستمارة البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي : اسم البنك، العمر ، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة ، المسمى الوظيفي.

القسم الثالث: استمارة متغيرات الدراسة الأساسية وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة.

حدود الدراسة :

تحدد الدراسة بالحدود الآتية: -

الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة اثر الممارسات السليمة على الرقابة الاستباقية في مخاطر

البنوك - المملكة العربية السعودية

الحدود المكانية: ستجري الدراسة الميدانية على بنك (.....) - المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: 2024 م .

المراجع:

باسم محمد عودة الهرموشي، دراسة درجة الأمان المصرفي العراقي من خلال أثار إدارة المخاطر دراسة

تطبيقية للمصارف المدرجة في السوق العراقي. للأوراق المالية، مذكرة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة العراق، 2018، ص:2

بهية الصباح محمود مصباح العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة

تحليلية ، كلية التجارة قسم إدارة أعمال الجامعة الإسلامية غزة، 2008

زايدي مريم ، اتفاقيات بازل 3 لقياس كفاية رأس المال وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي

دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص

اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 167

طرشي محمد، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والصرفي دراسة حالة الجزائري

، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2013-

طبيي حمزة ، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك الجزائرية وفق المعايير الدولية للجنة بازل ، أطروحة
دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة

الجزائر 2012-3-2013

عمار عريس محدوب بخوصي، تعديل مقررات لجنة بازل وأثرها في تحقيق الاستقرار المصرفي مقال
منشور في مجلة البشائر العدد الأول، المجلد الثالث، 3. 104 : 2017

عمي سعيد حمزة ، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة
الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة الدكتوراه في العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح

ورقلة، 2015-2016

لحاح جمانة الدين ا، دور الرقابة المصرفي في تحقيق سلامة الوضع المصرفية الوضع الراهن في سوريا
، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق،
2011.

محمد زيدان حبار عبد الرزاق، متطلبات تكيف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائر مع
المعايير العالمية مداخل في مع مؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي
الجزائري، جامعة ورقلة الجزائر، أيام 11-12 مارس، 2008، ص: 4

مريم بوتيحي، مقررات لجنة بازل وأهميتها في تقليل المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية - دراسة
حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم تسيير المدينة، 2010-2011، ص : 3

لطيفة عبدلي. (2012). دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل

شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة تلمسان ،ص: 57

جميل, & السيد فتحي محمد. (2022). أثر تكاليف الجودة على تحسين أداء الخدمات الصحية في

المستشفيات الجامعية. مجلة بحوث الشرق الأوسط.

الجزار، محمد، نعمان، و خليل.المغير، محمد، ومحمد.، الاغا، محمد، و رمضان . (2019). إدارة

الآزمات في مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار من وجهة نظر العاملين فيها. مجلة إدارة

المخاطر والآزمات, 1(1), 1-20 <https://doi.org/10.26389/AJSRP.G150219>

المراجع الأجنبية

Berg, H. P. (2010). Risk management: procedures, methods and experiences.

Reliability: Theory & Applications, 5(2 (17)), 79-95.

Mandeya, T. T. (2017). An assessment of the effectiveness of operational risk management practises at PSMI Westend Hospital.

“Financial Capability Surveys around the World: Why Financial Capability Is Important and How Surveys Can Help” (World Bank Group, August 2013).